

وموافقية فان حكم الاحرام باق فيه ومنها ان التكليفين  
في الثياب الملبوسة جائز وهو يجمع عليه ومنه باحوال  
التكليفين وثوبين والاضل ثلاثة ومنها ان الكفر  
مقدم على الدين وغيره لان النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يسأل هل عليه دين مستغرق اولاً ومنها ان التكليفين  
واجب وهو اجماع في حق المسلم وكذلك غسله والصلاة  
عليه ودفنه قوله او قصته كسرت عنقه قوله  
صلى الله عليه وسلم فانه يبعث يوم القيمة مليئاً بليل  
ويجب معناه على هيئة التي مات عليها ومعه دلالة  
لوجه وبني دلالة لفضيلته كما يحكي الشهيدي يوم القيمة  
واوداجه تشخب دما وفيه دليل على استحباب دوام  
التلبية في الاحرام وعلى استحباب التلبية وسبق  
بيات هذا **عائشة** قالت دخل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها  
اردت الحج قالت والله ما اجدني الا وجة قال  
حجى واشترطى وقول اللهم محلى حيث حبستني وكانت  
تحت المقداد **نش** فيه دلالة لمن قال يجوز ان  
يشترط الحاج والمعتمر في احرامه انه ان مرض  
تخلل وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن مسعود  
رضي الله عنهم واخرين من الصحابة وجماعة من  
التابعين واحمد واسحاق وابي ثور وهو الصحيح  
من

من مذهب الشافعي رحمه الله وجمعتهم هذا الحديث  
الصحيح الصحيح وقال ابو حنيفة وما لك وبطل التابعين  
لا يصح الا شروطها والحديث على انها قضية عين  
وانه مخصوص بصناعة وشار القاضى عياض الرب  
لتضعيف الحديث فانه قال الاصيلي لا يثبت في  
الاشراط اسناد صحيح قاله قاضى النساءى لا اعلم لسنده  
عن الزهري غير معمر وهذا الذي عرض به انفاضك  
وقال الاصيلي من تضعيف الحديث غلط فاحسن  
حيث قال الامام النووي يثبت عليه ليل يفتربه  
لان هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري وسلم  
وسنن ابي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب  
الحديث المعتمدة من طرق متعددة باسناد كثيرة  
عن جماعة من الصحابة وفيما ذكره مسلم من تنوع  
طرقه ابلغ كفاية وفي هذا الحديث دليل على ان  
المرض لا يبطل التحلل اذ لم يكن اشراطه في حال  
الاحرام والله اعلم واما ضباعة فبصا دسجمة مضمومة  
ثم موحدة مخففة وهي ضباعة بنت الزبير بن عبد  
المطلب كما ذكره مسلم في الكتاب وهي بنت عم النبي  
صلى الله عليه وسلم واما قول صاحب الوسيط  
في ضباعة الاسلامية فغلط والصواب القاشمية  
**عائشة** قالت نكحت اسماء بنت عميس بمحمد